

بأكثر مما هو بالخبر والندير والاستفاد أو الكافي وأدى
البدل رجوع بالتمن ولا فضل منته على الملك بخلاف ما قبل إذا
البدل حيث لا يرجع ويعتدل منته وقبطل الداه ولو اقامت
بينه انه ملكها واعتزتها او درهما وامتنلدها منته منته
وتأخر سنة المشتري منته منته او اقل يرجع والا لا تسل
لذا اذا اقام بينه **باب ما يقربه المشتري**
البيدجه معديه والاقرار لا ونكول المناد كاقران
والمضطر كبيدته واثبات المابتلخو والشافض تمتع بخري
الملك دون احرته والبيدته لا عن حجم مردون اشترى طوب
وقبضها ونقد التم فادعي انها ملك فلان وفلان يدعي ذلك
او انها معضنه او مدبرته او اتم ولد صحح في حتمها ولا يرجع
على البايع وكذا الوطد المشتري فنكل بخلاف نكول الوكل
بالبيع ولو اقام بينه انها ملك فلان ومغايب او حاض

17
لا يقبل وعن علي بن يوسف رحمه الله يقبل حال حضرته وعلى
اقران يقبل وله ان يحلفه نظير ادعي عنها انها له فاقام
صاحب اليد البيدته انها ملك فلان الغايب لا يقبل ويقبل
على اقران وذكره الماذون اشترى عبدا وقبضه ونقد التم
ثم اقام بينه ان البايع باعد من الغايب قبله قبلة وموضعا
اذا سلم العبد عن محمد رحمه الله وهب جاريه من رجل استوع
فاقام الواهب بينه على نديبه او استيلا قبلة قبلة ويرجع
بجاريه وعنهما وقته الولد وذكر ايضا عبدا اشترى شيئا
ثم ادعي انه مجور عليه وكذا البايع لا يقبل منته ولا يسر له
تخليفه وان صدقه بلزمه ويبيع عبدا الغير من هذه الحاد
اذا اقام لصدا بينه على عدم الاخر او على اقرار صاحبه بذلك
لا يقبل ولا يسر له تخليفه وان صدقه صح في حتمها ولو اقام
المشتري بينه على حرية الاصل او على ملك فلان ونديبه

